اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 13-12-2011 رقم العدد: 16544 رقم الصفحة: 32 مسلسل: 197 رقم القصاصة: 1

الملك عبد الله متحدثا عقب تسلمه نسخة من التقرير.

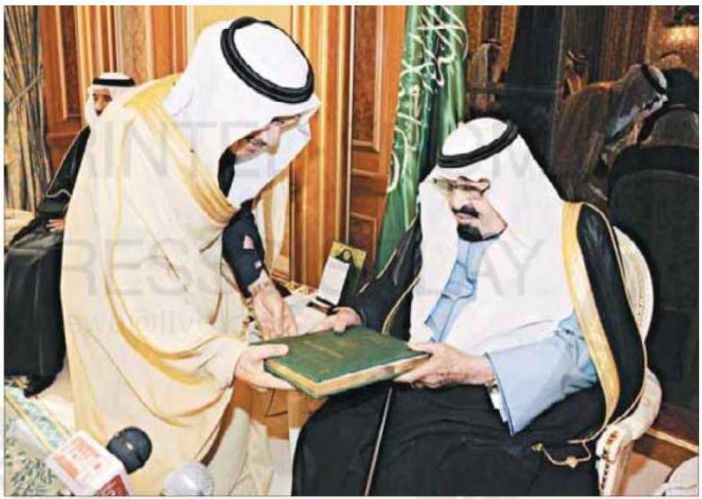

.. ومتسلما التقرير من الجاسر.

خادم الحرمين الشريفين تسلم التقرير السنوي السابع والأربعين لمؤسسة النقد.. الجاسر:

اقتصادنا تفادى مزالق المديونية وحقق نمواً ٤,١ ٪

واس - الرياض

تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود . حفظه الله . التقرير السابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي، الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية في المملكة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) والربع الأول من العام الحالي.

جاء ذلك خلال استقبال الملك المفدى في قصر اليمامة أمس وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر، ومعالي نائب المحافظ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي وكبار المسؤولين في المؤسسة.

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 13-12-2011 رقم العدد: 16544 رقم الصفحة: 32 مسلسل: 197 رقم القصاصة: 2

الملك عبد الله والأمير سلمان والأمير متعب بن عبد الله ود. إبراهيم العساف والأمراء لدى تسلم تقرير مؤسسة النقد في الرياض أمس. (واس)

تشرف بتسليم التقرير لخادم الحرمين الشريفين - أيده الله -، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الذي ألقى الكلمة التالية:

خادم الحرمين الشريفين:

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور نجدد اللقاء معكم وأنتم تنعمون ولله الحمد بالصحة والعافية، وبلادنا تحت قيادتكم الحكيمة تواصل مسيرة النماء والازدهار في تلاحم منقطع النظير بين القيادة والمواطنين. ويسعدني تقديم التقرير السنوي السابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يتناول التطورات الاقتصادية في عام ٢٠١٠م والربع الأول من عام ٢٠١١م.

خادم الحرمين الشريفين:

ما زال الاقتصاد العالمي يعاني من الوهن، الذي خلفته الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من مشاكل في الديون السيادية لعدد من دول العالم الصناعي.

أما محليا فقد تفادى اقتصادنا ولله الحمد مزالق المديونية العامة والخاصة التي أرهقت اقتصادات كثير من الدول الصناعية ولذلك واصل اقتصادنا الوطني في عام ٢٠١٠م نموه للعام الحادي عشر على التوالي بنسبة ٤,١ في المائة، ونما القطاع غير النفطي بنسبة ٤,٩في المائة وحققت المملكة فائضا في ميزانيتها بلغ نسبة ٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حققت المملكة فائضا في ميزان المدفوعات للعام الثاني عشر على التوالي بلغ نحو ٢٥٠,٣ مليار ريال. وارتفع قليلا معدل التضخم من ٥,١ في المائة عام ٢٠٠٩م إلى ٥,٣ في المائة عام ٢٠١٠م ، وبلغ المعدل ٥,٣ في المائة في أكتوبر ٢٠١١م. علما أن التضخم في السنوات الأخيرة كان مصدره الأساس ارتفاع أسعار الأغذية والإيجارات. ومن المتوقع إن شاء الله تسارع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني خلال العام الحالي.

وقد ساهم في تحقيق هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي عدة عوامل منها زيادة الإنفاق الحكومي إلى مستويات غير مسبوقة، خصص جزء كبير منه للإنفاق على مشاريع تنموية مختلفة، وزيادة ما قدمته المصارف المحلية للقطاعين الحكومي والخاص.

خادم الحرمين الشريفين:

استمرارا لحرصكم على تلمس حاجات أبناء هذا الوطن وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم، أصدرتم عددا من الأوامر الملكية الكريمة التي ستسهم - إن شاء الله - في تحسين مستوى معيشة المواطن.

فقد أمرتم بإنشاء وزارة الإسكان واعتماد بناء خمس مئة ألف وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة خلال السنوات الخمس القادمة وتخصيص مبلغ لذلك مقداره ٢٥٠ مليار ريال، وزيادة مبلغ القرض السكني ، الذي يقدمه صندوق التنمية العقارية من ٣٠٠ ألف ريال إلى ٥٠٠ ألف ريال، وسوف يسهم ذلك -إن شاء الله- بتوفير المزيد من المساكن لأبناء هذا الوطن ويحد من الضغوط التضخمية الناجمة من ارتفاع أسعار الإيجارات.

> تحسين مخرجات التعليم والتدريب لتوفير مزيد من الوظائف للشباب

كما أمرتم حفظكم الله باعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات السعوديين العاملين في الدولة بمبلغ ٣٠٠٠ ريال شهريا ،واعتماد مخصص مالي مقداره ٢٠٠٠ ريال شهريا للباحثين عن العمل، ورفع رأسمال البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ ٣٠ مليار ريال، ورفع الحد الأعلى لعدد الأفراد في الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من ٨ إلى ١٥ فردا وتخصيص مبلغ مليار ريال لهذا الغرض، وزيادة مخصص الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة بنسبة ٥٠ في المئة لتصبح ٤٥٠ مليون ريال سنويا، ودعم التحاق أبناء الأسر المحتاجة بالجامعات من خلال تخصيص نسبة مقاعد لهم في الجامعات، وتسهيل شروط قبولهم وإعفائهم من دفع بعض الرسوم الدراسية. وسوف تسهم هذه الحزمة من الأوامر الكريمة بتحسين ظروف معيشة الفئة الأقل دخلا، وتعزيز قدرتها على الادخار، ومن ثم زيادة إنتاجيتها ودخلها المستقبلي مما ينقلها إلى فئة أكثر دخلا ويحد من الفقر وهو الأمر الذي تولونه حفظكم الله اهتماما كبيرا.

وفي مجال الصحة، أمرتم حفظكم الله بدعم وزارة الصحة بمبلغ ١٦ مليار ريال لتنفيذ توسعة عدد من المستشفيات والمراكز الصحية، ورفع الحد الأعلى في برنامج تمويل المستشفيات الخاصة في وزارة المالية من ٥٠ مليون ريال إلى ٢٠٠ مليون ريال ويؤمل أن يسهم ذلك بمزيد من التحسن في الخدمات الصحية في المملكة.

خادم الحرمين الشريفين:

واصل المجلس الاقتصادي الأعلى تحت قيادتكم الحكيمة وتوجيهاتكم المستمرة إنجاز العديد من الخطوات التطويرية الهادفة إلى إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد وتحديث الأنظمة والتشريعات بما يعزز رفع مستوى وتنافسية الاقتصاد ويحقق التشغيل الأمثل لعوامل الإنتاج ويوفر بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. ونتيجة لذلك تحسنت بيئة الاستثمار فحسب تقرير أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٢م احتلت المملكة المركز الثاني عشر بين دول العالم البالغ عددها ١٨٣ دولة من حيث سهولة أداء الأعمال. وقد أشار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى أن المملكة كانت مهيأة تماما لمواجهة الأزمة المالية العالمية، حيث أسهمت الأطر الرقابية والتنظيمية السليمة بشكل كبير في تعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود. وأكد على أن الإدارة الاقتصادية الرشيدة للثروة النفطية وفرت الحيز المالي الضروري لمواجهة الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى تخفيض الدين العام من ١٠٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩م إلى نحو ٧ في المائة في عام ٢٠١١م وتقوية مركز صافي الأصول الأجنبية للمؤسسة.

> تخفيض الدين العام من ١٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩م إلى ٧٪

كما أشاد المجلس التنفيذي للصندوق بمتانة النظام المصرفي في المملكة الذي يتمتع بمستويات جيدة من رأس المال ومستويات مرتفعة من السيولة، وأشار إلى أن الجهاز المصرفي أظهر قدرة على مواجهة مجموعة من الصدمات الإقليمية والعالمية. ورحب المجلس بنتائج اختبارات التحمل التي أجراها فريق برنامج القطاع المالي التي أظهرت ارتفاع مستويات السيولة ورأس المال التي يحتفظ بها النظام المصرفي السعودي حاليا وأنها تشكل احتياطيات وقائية تضفي المزيد من الثقة في قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات. وأثنى أعضاء المجلس على السياسة النقدية التي تنتهجها المملكة الهادفة إلى تعزيز متانة النظام المصرفي واستقرار الأسعار.

خادم الحرمين الشريفين:

على الرغم مما تحقق من إنجازات مشرفة على كافة المستويات، لا تزال هناك بعض التحديات التي لا تألون جهدا حفظكم الله في متابعتها والحرص على التغلب عليها. ومن هذه التحديات:

أولا: خلق المزيد من فرص العمل الشريف لأبناء وبنات هذا الوطن، فعلى الرغم من الإنجازات الجيدة في مجال توظيف المواطنين إلا أن التقديرات تشير إلى أن نسبة البطالة بين السعوديين لا زالت غير مرضية ونظرا للتركيبة السكانية في المملكة التي يغلب عليها فئة الشباب فلا بد من مواجهة هذا المسألة وتكثيف الجهود وتذليل الصعوبات التي تواجه خلق وتوطين الوظائف بما في ذلك مواصلة تحسين مخرجات التعليم والتدريب بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وتحديد نسب لتوطين الوظائف حسب الأنشطة وزيادتها بشكل تدريجي، وخلق مرونة في سوق العمل تكون محفزة للإنتاج والإبداع وتحفظ حقوق العاملين وأصحاب الأعمال.

ثانيا: تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للدخل. فعلى الرغم من زيادة دور القطاع غير النفطي في الاقتصاد الوطني خاصة دور القطاع الخاص، إلا أن القطاع النفطي لا يزال هو المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، حيث تأتي منه معظم إيرادات الدولة والمتحصلات في ميزان المدفوعات. لذلك لا بد من مواصلة العمل الجاد من أجل تنويع مصادر الدخل بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل.

ثالثا: الحد من الاستهلاك المحلي المرتفع من النفط والغاز، حيث تشير الأرقام إلى زيادة متوسط الاستهلاك المحلي منهما بنسبة ٧,٣ في المائة سنويا خلال الخمسة الأعوام الماضية، وهي نسبة مرتفعة بكافة المقاييس ولا تتناسب مع معدل النمو في عدد السكان وفي الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أن زيادة الاستهلاك المحلي من النفط، إضافة لكونه استنزافا للموارد التي أفاء الله بها علينا، فإنه يحد من الكميات المتاحة للتصدير مستقبلا، لذلك يتطلب الأمر بحث أسباب الزيادة في الاستهلاك المحلي من النفط والغاز والعمل على ترشيد استهلاكهما.

يا خادم الحرمين الشريفين:

ونحن على أعتاب ميزانية خير جديدة أرجو من العلي القدير أن يحفظكم قائدا لمسيرة هذا الوطن المبارك المعطاء ويسدد على طريق الخير خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.